مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020
OEB Univ. Publish. Co.

تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر "مؤشر التعليم والتمدرس"

Development of Human Development Indicators in Algeria 'Education and Schooling'

محمد الصالح مسعي أحمد*، جامعة تلمسان،الجزائر.
medsalahmesai@gmail.com
علي حمزة شريف، جامعة تلمسان،الجزائر.
ali.hamzacherif@yahoo.com

تاريخ التسليم:(2020/01/09)، تاريخ المراجعة:(2020/06/02)،تاريخ القبول:(2020/10/26)

ملخص :

يتناول هذا المقال تطور مؤشرات التعليم والتمدرس في ظل السياسة التعليمية المتبعة في الجزائر وكذا دورهما في بناء دليل التنمية البشرية المركب.

وقد أفصحت النتائج عن تقدم كبير محرز في مجال التعليم حيث تطورت معدلات التمدرس كثيرا وتراجعت نسب الأمية ما مكن الجزائر من تحقيق أولى وأهم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتمثلة في تعميم التعليم في كل جهات الوطن وتحقيق معدلات التمدرس التام خصوصا في المرحلة الأساسي.

الكلمات المفتاحية: مؤشر، معدل، التعليم، التمدرس،التنمية البشرية.

Abstract :

This article examines the development of education and teaching indicators in light of the educational policy used in Algeria, as well as their role in building the composite human development guide.

The results revealed a significant progress made in the field of education, where schooling rates have developed greatly and illiteracy rates have declined, enabling Algeria to achieve the first and most important development goals of the third millennium, which is to generalize education in all regions of the country and achieve rates of full schooling, especially in the basic stage.

Keywords : Index, rate, education, schooling, human development.

* **المؤلف المراسل: محمد الصالح مسعي أحمد ،الإيميل: medsalahmesai@gmail.com**

المنارة للاستشارات

مقدمة:

يعد العلم والمعرفة هما سلاح الأمم وزادها في صراعها نحو التطور والرقي، فالأمة التي تفوقت في مجالات العلوم المتعددة وميادين المعرفة المتنوعة تجدها صانعة قرارها سياسيًا وازدهارها اقتصاديًا والعكس بالعكس. من هنا فالتعليم يعتبر شرط أساسي ومطلب ضروري لتحقيق التنمية بكافة أبعادها إذ بات محركها الأول، وقد نصت كل العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان على أحقيته للجميع دون تمييز. وهو عملية مستمرة تتطلب وقتا طويلا حيث تهدف إلى تطوير قدرات الفرد وتزويده بالمهارات اللازمة لاكتساب الخبرة والقدرة على فهم المزيد من المعارف وتفسير المعلومات بغية توفير ما يحتاجه لمجابهة متطلبات الحياة، وهذا يتم في المدارس ومراكز التكوين والجامعات من خلال ما يُعرف بالتمدرس. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سارعت بعد استقلالها إلى بناء صرح استثماري كبير في مجال التربية والتعليم كونها بلد فتي يمثله مجتمع شاب يمتلك فئات كبرى من صغار السن توجب عليها الاستثمار وبقوة في مجال التعليم خاصة، وسنتناول في هذا المقال مفهوم التعليم وعلاقته بالتنمية البشرية والاقتصادية وأهم ما يتعلق بمسيرته في الجزائر بعد الاستقلال بداية بالطرح السياسي مرورًا إلى الإصلاحات والمكتسبات المنجزة كبناء المدارس والهياكل وتكوين الإطارات اللازمة لرفع التحديات المفروضة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي من شأنه أن يفسر بعض مؤشرات التمدرس المحققة خاصة تلك المرتبطة بمؤشر التنمية البشرية بتساؤل: **ما مدى تطور مؤشرات التعليم والتمدرس في الجزائر؟**

2. مفهوم التنمية البشرية والاقتصادية وإبراز العلاقة التشابكية بينهما:

لقد تطرقت لموضوع التنمية دراسات كثيرة لكن أبسط ما يقال عن هذا المفهوم "التنمية" عموما أنه من المفاهيم المتشعبة كثيرا وذلك لتنوع أبعادها وتداخلها في تشكيل دور الإنسان في الحياة، ورغم اختلاف الدلالات التي تحملها المفاهيم التنموية إلا أن بعض المعاني والمضامين تتشابه وتتقارب في تسلسلها وترابطها ويكاد الكثير يخلط فيما بينها لذا يتوجب إيضاحها قدر الإمكان، ومن بين هذه المفاهيم نتناول أهمها وهي:

1.2 المفهوم العام للتنمية:

يتأتى معنى مصطلح "التنمية" من كلمة "نمو" أي أنها تعني إحداث نمو أو العمل على تحقيق مستوى معين من النمو ثم السعي والحرص على استمراره وتوسيعه وتطويره واستعماله في إحداث نمو أعم وأشمل وأوسع وأعمق وأدوم في جانب معين أو عدة جوانب مجتمعة. وقد عرّفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها "مجموعة الطرق والوسائل التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والحكومات بهدف تحسين المستوى العام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع لنقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم (PNUD. 1992, p11).

2.2 مفهوم التنمية البشرية:

المنارة للاستشارات

يعتبر العنصر الديموغرافي (السكان أو العنصر البشري) هو المحرك الرئيسي لقيام التنمية وهم المحور الذي تدور حوله هذه العملية فهو صانعها ومحصل ثمارها، ومن هذا المنطلق يتبين أنها غاية وهذه الغاية هي في نفس الوقت وسيلة لضمان تلك الغاية نفسها وبلوغ غايات أخرى أرقى وأفضل، ونجد هنا أن القاسم المشترك بين هذه الغايات وتلك الطرق والوسائل هو العنصر البشري لذا كان الاهتمام به وبتنميته (تعليمه وتكوينه وحماية صحته وأمنه واستقراره ورفاهه) واجبا حتى تتحقق كل الغايات فعلا وتدوم.

وقد عرفت التقارير السنوية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **التنمية البشرية** على أنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الشعوب .... فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة، ويكتسبوا المعرفة، ويتمتعوا بمعيشة كريمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2010، ص12). فغير تلك الأموال الطائلة والأرصدة المتجمعة في البنوك والنمو الاقتصادي المعتبر فإن التنمية المقصودة هنا هي "العيش الكريم والرفاه والرّخاء والمعرفة الواسعة وحرية الإرادة الشخصية والصحة والعافية والأمن وطول الأمل في الحياة"، باعتبارها أسمى المآرب والحاجات أو كما سماها آدام سميث "بالقدرة على العيش من غير خجل". ورغم اتساع المفهوم والغايات التي يحويها إلا أن هيئة الأمم المتحدة حددتها في ثلاثة أبعاد أساسية باعتبارها الأكثر أهمية في حياة الشعوب وهي:

- أن يعيش الناس حياة طويلة خالية من الأسقام.
- أن يتمكنوا من المعرفة اللازمة وذلك عن طريق التعليم.
- أن يحصلوا على مستوى معيشي لائق.

ويقاس التقدم في التنمية البشرية بدليل إحصائي يشمل عدة مؤشرات (بعضها عبارة عن متوسطات حسابية مرجحة) عن جميع مناحِ الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والديموغرافية فهو مقياس مركب عبارة عن وسط هندسي لثلاث مؤشرات هي:

- مؤشر الصحة وأمل الحياة (العمر المتوقع عند الميلاد).
- مؤشر التعليم (الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، الالتحاق والتمدرس).
- مؤشر الدخل (نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الوطني).

3.2 مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي عملية تنموية جماعية تقتضي القيام بإحداث تغييرات هامة في العديد من الهياكل والقطاعات والنظم الاقتصادية وطرائق الإنتاج بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ونموه واستخدام هذه الزيادة والنمو للاستفادة منها في توسيع وتطوير كافة المجالات الاقتصادية حتى يرتفع مستوى الدخل القومي

المنارة للاستشارات

الإجمالي الذي بدوره يؤدي لارتفاع في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل بغية تحسين مستوى المعيشة وذلك بتوفير كل ما يحتاجه الأفراد من السلع والخدمات.

4.2 العلاقة التشابكية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية:

يعكس هذا العنصر دور التنمية البشرية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وكذا العكس، كما يوضح الفرق بينهما من حيث الدلالة وكفاءة التعبير عن نوعية الواقع التنموي وتفسيره، إذ لم يعد مفهوم التنمية مقتصر في حدوده المادية الضيقة التي لا تعدو كونها نموا اقتصاديا (زيادة في مجموع كميات الإنتاج من السلع والخدمات أو هي فقط توازن أو فائض في موازين التجارة والمدفوعات) أو ما يمكن حصره في المفهوم البسيط للتنمية الاقتصادية، التي تقاس من خلال أجر الفرد أو متوسط نصيبه من الدخل أو الناتج القومي والإجمالي، وما هي إلا متوسطات كثيرة التباين والتشتت حيث تشذ قيمها المرتفعة لصالح مجموعات قليلة من المجتمع بينما تنحاز قيمها المتدنية لأكبر الفئات لذا لا يمكنها التعبير بدقة عن الواقع المعيشي والتنموي، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من الأهمية البالغة للدور الذي يؤديه الدخل عموما والدخل المرتفع على وجه الخصوص في حياة الإنسان كونه في حال ألمّ به أي نقص أو احتياج فإنه سيهرع مباشرة إلى الإنفاق لاقتنائه انطلاقا من الدخل كبعد اقتصادي إلا أن هذا ليس منتهى الغايات فقد يأتي من الظروف والأحوال العارضة ما يغير من ذلك الدور ويفقد حينها الدخل أهميته وإن ارتفع؛ خاصة عند حدوث الأزمات مثلا أو ندرة أو فقدان شديد للخدمات والحاجات الأساسية التي لا يمكن للإنسان الغنى عنها مثل الأمن والصحة والمعرفة التي تجعل من العوائد البشرية محلية فعلية متوطنة كإنتاج المهارات والكفاءات والخبرات الذاتية في جميع المجالات وليست فقط مادية عينية كتلك التي تنتج عن التبادلات التجارية البسيطة أو استهلاك ثروات البلاد. وقد أثبتت التجارب الإنمائية الحديثة لدول العالم الثالث أن ارتفاع معدلات الدخل والناتج القومي الإجمالي فحسب لم تحد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتخلف الصحي الذي تعيشه شرائح كبرى من سكانها مثل ما تشهده البرازيل، بالمقابل توجد بلدان أخرى ينخفض فيها الدخل ومع ذلك حققت مستويات عالية في الجوانب التعليمية والمعيشية والصحية مثل سريلانكا (المزاح،2005، ص33).

فالتنمية لها أبعاد وجوانب اجتماعية اقتصادية وسياسية وثقافية وصحية ونجد الإنسان أو العنصر البشري هو محورها صانعها وجاني ثمارها، لذا وجب الاهتمام بهذا العنصر الهام من خلال تحقيق التكامل بين تلك الأبعاد وهذا ما يسمى وبإجماع أكثر من 187 دولة بـ: "التنمية البشرية" والتي يلعب فيها مؤشر المعرفة والتعليم الدور المحوري والرئيسي من خلال ما يسمى بالتمدرس. والجزائر واحدة من بين هاته الدول. فالتعليم يزود المجتمع باليد العاملة المؤهلة والفنية التي تقود العملية التنموية خاصة بما فيها التنمية الاقتصادية، وقد تطور الاقتصاد الحديث بفضل ما توصل إليه الإنسان من المعارف والمهارات والاكتشافات المتقدمة وأصبح اقتصادا مبنيا في جوهره على المعرفة والتكنولوجيا التي تبني موارده البشرية وتصقلها وتطورها وتساهم في الاستغلال والاستخدام الأمثل لموارده وميكانيزماته ونظمه،

المنارة للاستشارات

وهو ما يعرف اليوم بمسميات عدة منها: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد ما بعد الصناعي. كل هذا التطور في جوانب الاقتصاد ومكوناته من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية وبمحتويات ومستويات أفضل كون العنصر البشري المؤهل والمزود بالمعارف والمهارات اللازمة هو روح الاقتصاد. وهنا لا مجال لغير المتعلم لذا وجبت تنميته عن طريق توفير التعليم وتطويره وتحري جودته.

فكل نمو أو تقدم في مجال التنمية البشرية يساعد ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس بالعكس، فإن أي تخلف أو فقر بشري يثقل ويعرقل الوصول إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وذلك بما يعادل خطر الاختلالات التي تهز الهيكلية الاقتصادية بكل مكوناتها وأحيانا يفوقها في الأثر فمثلا تدني مستويات الوعي والمعرفة وما ينجم عنها كالبطالة الفنية أو تدني أوضاع الصحة العامة في المجتمع فهذا تهديد صريح لجميع جوانب التنمية فهي أوضاع اجتماعية خطيرة جدا تستنزف موارد الاقتصاد الإنتاجية والمالية، فالبطالة الفنية فضلا عن كونها هدر للجهد والوقت وتأخر في الإنتاج فهي أيضا تستدعي جلب الأيدي العاملة الأجنبية المؤهلة ذات التكلفة المرتفعة لأن العامل غير المؤهل لا يمكنه تشغيل التكنولوجيات المتطورة أو إجراء التعاملات الحديثة والمتنوعة أو المعقدة في حين أنه كل ما تعلم أكثر فسيحسن التعامل معها بكل سهولة وإتقان ويكون أداؤه أفضل، كما أنه يكون أكفأ في الإدارة والتسيير وأقدر على الإبداع والابتكار من غير المتعلمين أو الأقل تعليما. وكذا حدوث الأمراض الممكن تفاديها بزيادة الوعي واستفحالها والإصابة بالأمراض الخطيرة الفتاكة (الإيدز) أمر محاربته ليست بالسهلة فخدمات الرعاية الصحية الخاصة به مكلفة جدا تجهد الاقتصاد وتعرقل تقدمه خاصة هذا الأخير الذي لا سبيل للخلاص منه سوى الوقاية التي تنتج عن تحصيل العلم والمعرفة. وفوق هذا كله فإن النمو أو التنمية المستوردة مكوناتها قد لا تدوم وهذا يعني أن النمو الاقتصادي باعتباره أحد مكونات التنمية الاقتصادية وإن استمر فإنه لا يمكنهما ضمان استمرار التنمية البشرية إذا لم يحقق التعليم تقدما وتطورا، وهذا ما يؤكد فعلا أن التنمية البشرية هي غاية وفي نفس الوقت وسيلة لبلوغ غايات أخرى، ما يفرض على الحكومات السعي والعمل بجدية على خلقها وتأسيسها داخليا ومحليا كمطلب وطني استراتيجي.

ومما سبق يتضح جليا أن التنمية البشرية تنادي ببناء الإنسان وتطوير قدراته والاستفادة منها وهذا من خلال ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية (تعليم، صحة، شغل، سكن) لكل شرائح المجتمع بكافة أطيافه كنوع من أنواع العدالة الاجتماعية بين السكان وكحق من حقوقهم وبهذا فإنها تنضوي تحت زمرة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلك الحقوق المقترنة بالواجب في طياتها، فالحصول على التعليم حق يستوجب الحكومات توفيره لشعوبها لكن الإقبال عليه واجب على الأفراد القيام به، والعمل حق وأدائه واجب، كما أن تمتع الإنسان بالصحة حق في حين حمايتها وتعزيزها والحفاظ عليها واجب، وكذا العيش في سلام واستقرار حق والحرص على استتباب الأمن واجب. أما التنمية الاقتصادية فتعني حقيقة في جوهرها أنها عملية جماعية هادفة واجب القيام بها تشترك فيها كل من الحكومات وسكانها للمساهمة في بناء اقتصاد متكامل وتطوير مكوناته: هياكله وعملياته وقطاعاته وموارده بما

المنارة للاستشارات

يضمن تحقيق النمو الشامل وتوسيعه واستمراره لاستحداث وتوطين كل ما من شأنه أن يغطي جميع احتياجات الحياة وتأمينها في أقرب ما يكون أو يجهض أو يقزم من تكاليفها، وينبثق هذا المعنى من كون الإنسان حين مضيه في تغطية جميع احتياجاته أنه إذا لم يتمكن من إشباعها ذاتيا فإنه سينزع آليا لاستعمال دخله الذي يمثل بعدًا اقتصاديا. وعليه فالتنمية البشرية هي عبارة عن استثمار مباشر وصريح في العنصر البشري وتهيئته وتمكينه من حقوقه لإعداد جاهزيته باعتباره رأسمال قابل للتجديد والتطوير، وهي بمثابة القاعدة الصلبة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وصمام الأمان الذي يضمن وجودها واستمرارها، إذ لا يمكن أن تقوم هذه الأخيرة أو تدوم إذا لم تتحقق تلكم الأولى.

فحتى تنمو دولة ما وترقى إلى مصاف الدول المتقدمة وتتخلص نهائيا من كل أشكال التبعية لغيرها من الدول وتحقق التنمية عموما بما فيها التنمية الاقتصادية؛ يتوجب عليها النفوذ وبكل قوة من بوابة التنمية البشرية والتي من أهم وأوجب مركباتها اكتساب المعارف والخبرات من خلال التعلم أو التمدرس الذي يعتبر الركيزة الأساسية لها والحق الأول والأبرز من حقوق الإنسان كونه يساهم في بناء وصقل الموارد البشرية وكذا حماية الإنسان وتمكينه وتأهيله لمعرفة كل ما يدور من حوله وفهمه لما يعترضه من الصواب والخطأ خاصة فيما يتعلق بصحته وسلامته وأمنه وتسيير كل شؤونه، ويعتبر التعليم من بين الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي اتفق العالم بأسره على النهوض به وتعميمه وتوفيره وجعله ممكنا متاحا لكل شرائح السكان ولكافة الفئات العمرية خاصة فئتي صغار السن والبالغين والذين يشكلون وسيشكلون الهبة الديموغرافية للمجتمعات البشرية (الفئة النشطة اقتصاديا) والتي تعتبر فعلا المعول البشري والحقيقي للتنمية.

3. مفهوم التعليم ودوره في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في الجزائر:

1.3 مفهوم التعليم:

هو عملية نقل المعارف والخبرات للمتمدرسين بطريقة منظمة بهدف تطوير قدراتهم ومهاراتهم وذلك في المدارس والجامعات والمعاهد ما يسمى بالتعليم الرسمي، فالتعلم واكتساب المعرفة والخبرة يعد العنصر الأساسي لنجاح أي أداء تنموي يقدمه الإنسان خاصة في ظل هذا التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي وعليه فالتعليم هو بوابة التنمية البشرية كونه حق تحفظ من خلاله وتكتسب حقوق أخرى في الحياة وهذا بنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2.3 التعليم في الجزائر بين الخطب الرئاسية والمواثيق والبرامج الإصلاحية:

كانت الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الجزائر بعد الاستقلال مزرية للغاية خاصة في مجال التعليم، وحسب ما أملته الإحصائيات التابعة لأول تعداد سكاني سنة 1966 فإن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الجزائري عانوا الأمية والجهل آنذاك نتيجة ما كان يمارسه الاستعمار الفرنسي ضدهم من تجهيل

المنارة للاستشارات

وتغريب وحرمان من أجل طمس الهوية الوطنية، وأمام هذا الوضع اتجهت الجزائر إلى النهوض بالتعليم عمومًا وإعطاءه أهمية بالغة باعتباره قطاعًا استثماريًا استراتيجي وقد لاح ذلك في برنامج ميثاق طرابلس 1962 أين رُسمت الإستراتيجية الخاصة بالجزائر المستقلة والرّامية إلى تحديد برامج وخطوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكان التعليم وبناء قاعدة ثقافية وطنية أحد أهم أهدافه والذي أدرج تحت عنوان: "القضاء على الأمية وتطوير الثقافة الوطنية" حيث اكتسى التعليم طابع الإلزام في المادة 18 من دستور 1963. إلا أن التعلم وتلقي المعرفة ليس بالأمر السهل ولا المقبول لدى أفراد مجتمع يعاني الفقر والجهل والتخلف باعتباره حسبهم أنه جهد متعب ومكلف يستغرق وقتا طويلا وعائده آجل غير عاجل ما يؤدي إلى العزوف عنه، عكس العمل فالإقبال على أداء عمل يكسب منه الفرد أجرا ماديا يعد أمر أسهل خاصة ذاك الذي لا يستدعي أكثر من استخدام الجهد العضلي البسيط، وبما أن عملية تطوير البلاد والارتقاء بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ترتكز في أساسها على عمليات البحث وتعميم المعرفة وتطويرها والتي تنطلق أساسا من التعليم، هذا الأخير هو الحق الوحيد من حقوق الإنسان الذي يحتاج نيله إلى توفر الرغبة والإقبال لدى المتلقي أكثر من أن تفرضه أي ضرورة أخرى، إضافة إلى أن مقاعد التعليم لم تكن متوفرة للجميع حينها ما يولد اليأس حتى في نفوس الراغبين، لذا جاء التحفيز والتشجيع والترغيب ودعوة كافة أطياف الشعب للإقبال على المدارس من أجل التمدرس للتعلم، وذلك من خلال الخطب الرئاسية التي يبثها الإعلام الجزائري حيث جاء في خطاب وجهه رائد التنمية الرئيس الراحل "هواري بومدين" إلى الشعب في ذكرى اندلاع ثورة نوفمبر عام 1967، قال فيه: «إذا كنا نهدف إلى تطوير بلادنا في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من أجل أن نلحق بالمجتمعات المتقدمة، فإن نشر التعليم يعتبر شرطًا أساسيًا لإنجاز هذا الهدف، ولهذا السبب تواصل الحكومة إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية أكثر، ليس فقط لأن كل مواطن له الحق في التعليم، ولكن أيضًا لأننا نعتقد أن أحسن استثمار منتج هو هذا القطاع». وبمناسبة انعقاد الندوة الأولى حول التعريب في: 14 ماي 1975 أكد الرئيس بومدين ثانية على أهمية التعليم قائلًا: «إن سياستنا في تكوين الأفراد لها أهمية خاصة لأننا نعتقد أن شعبًا متعلمًا سوف لن يكون عرضة للمجاعة ولا للاستغلال والعبودية» (فيلالي،1999، ص450). وليس هذا فحسب، فقد تلى هذا العديد من الخطابات التي كانت بمثابة إعلانات ودعوات محفزة موجهة لكافة الجزائريين تشرح التطورات الحاصلة في مسار التعليم باعتباره مطلبا ثوريا واستثمارا هاما ذو أولوية معتبرة في المسيرة التنموية بالجزائر، لذا سنتطرق لها في المناسبات والأحداث التي تعنيها خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات.

3.3 مراحل التعليم والتمدرس في الجزائر:

أ **- التعليم الابتدائي:** ويخص الأطفال في العمر من 6 سنوات إلى 12 سنة سابقا وقد ألحقت السنة النهائية من هذه المرحلة بالتعليم المتوسط خلال الإصلاحات التربوية الأخيرة والتي أجريت في موسم

المنارة للاستشارات

2004/2003. ويعتبر هذا الطور من أهم الأطوار التعليمية فهو بمثابة القاعدة الأساسية التي تضبط كفاءة التعليم بمختلف مراحله.

ب . التعليم المتوسط: وتمتد هذه المرحلة لثلاث سنوات (أربع سنوات ابتداء من موسم 2004/2003) وهي متتامة مع الطور الابتدائي حيث يشكلا معا أطوار مرحلة التعليم الإجبارية وذلك لمدة 9 سنوات.

ج . التعليم الثانوي: مدته ثلاث سنوات يتوج التلميذ في نهاية هذا الطور بشهادة البكالوريا التي تتيح له فرصة الدخول إلى الجامعة.

د . التعليم العالي: يعتبر مسار التعليم العالي أعلى مراحل التعليم وهو أكثر الأطوار ارتباطا بتقدم وتطور الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كونه يختص بإنتاج المعرفة العلمية والتقنيات الجديدة عن طريق البحث العلمي، كما أنه يحسن من إنتاجية الفرد ومردوده العملي والمهني، وقد ساد في الجزائر نظامين للتعليم العالي وهما: النظام الكلاسيكي أو القديم ويتكون من عدة مراحل وسنتطرق فقط للمرحلة الأولى (مرحلة التدرج) وذلك للتقيد بمدة سنوات الدراسة المتوقع أن يتمها الأشخاص عند بلوغهم سن الخامسة والعشرين والمعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب بعض المقاييس المتخصصة للتنمية البشرية وهي تختلف من دولة لأخرى حسب نظام التعليم المتاح للجميع وقد حددت هذه المدة في الجزائر بـ: 14 سنة، وفي هذه المرحلة:

/ **1** . يدرس الطالب ثلاث سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية.

/ **2** . أو يدرس أربع سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الليسانس.

/ **3** . أو يدرس خمس سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة مهندس.

/ **4** . أو يدرس سبع سنوات ويتوج بشهادة الدكتوراه وهذا في مجال الطب فقط.

وفي ظل تزايد تحديات العولمة وبغرض مواكبة التنوع الثقافي والتفتح على العالم من جهة، ومن جهة أخرى إصلاح نقائص نظام التعليم العالي وتكييفه وفق معايير الجودة العالمية عملت الجزائر على اعتماد نظام جديد تبنته أغلب الدول الأوربية قصد التماشي مع متطلبات التنمية المستدامة وهو نظام ل.م.د بدأ تعميمه جزئيا منذ الموسم (2004/2003) وهو عبارة عن هيكلة جديدة في برامج التعليم العالي وفقا لمعايير عالمية تهدف بالدرجة الأولى إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال العلم والتكنولوجيا والعمل على تحقيق الجودة في مجال التعليم العالي ويتشكل هذا النظام من ثلاث مراحل دراسية هي: ليسانس . ماستر . دكتوراه. يحوي مسار الليسانس تكوينا لمدة ثلاث سنوات ومسار الماستر تكوينا لمدة سنتين كما ينقسم هذين المسارين إلى قسمين: قسم ذو تكوين أكاديمي يمكن الطالب من مواصلة البحث والتكوين العلمي، وقسم ذو تكوين مهني يمكنه مباشرة من الاندماج في المجال المهني وعالم الشغل، وهذين المسارين (ليسانس . ماستر) شأنهما شأن المديين: (ليسانس . مهندس) في النظام الكلاسيكي. ثم الطور الثالث وهو طور الدكتوراه حيث يمتد على الأقل لثلاث سنوات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، ص5-6).

المنارة للاستشارات

4.3 أهم الإصلاحات التي مست قطاع التعليم في الجزائر:

يقصد بالإصلاحات إجراء تعديلات على النظام التعليمي بهدف تحسينه قد تشمل البنية الهيكلية أو التنظيمية أو الاجتماعية أو البرامج وطرق التدريس. فمن أجل تطوير التعليم وتعزيز الثقافة الوطنية كان لابد من القيام بجملة من الإصلاحات في نظام التعليم على جميع المستويات وذلك من خلال خلق مدرسة جزائرية تعتمد اللغة الأصلية التي تقوم عليها هوية الدولة الجزائرية والتي تختلف تمامًا عن اللغة الفرنسية وأن يكون منهجها وطني كون المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض كثيًرا مع الشخصية الوطنية والقيم والمبادئ الأساسية للجزائريين وكذا إتاحة الفرص لجميع أطياف وشرائح المجتمع الجزائري للالتحاق والتمدرس بمقاعد التعليم، وتعتبر هذه الإصلاحات هي الأهم في سبيل تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في الجزائر.

1. 4.3 تعريب التعليم:

يقصد بالتعريب أنه اعتماد اللغة العربية بدل اللغة الأجنبية واستعادة مكانتها في الإدارة والتعليم في الدول العربية التي تخلصت من حكم الاستعمار وهنا نقصد إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية. فقد كان هذا أمرًا ضروريًا بل لازمًا أساسيًا للنهوض بالتعليم آنذاك كون العروبة أحد مكونات الهوية الجزائرية، وقد كانت الجزائر أكثر بلدان المنطقة تضرّرًا في جانب اللغة والثقافة، بحكم طول الفترة الاستعمارية ونتيجة لما مارسه المستعمر الفرنسي ضدهما من تجهيل وتغريب. وقد استلزم ذلك بذل جهود كبيرة في سبيل توفير البرامج والإطارات المعرّبة والهياكل والمناهج التربوية والتعليمية من مرحلة الابتدائي إلى المتوسط ثم الثانوي والجامعي وكذا التعليم التقني أو المهني، وقد وجدنا أن الفروع والتخصصات التي تدرّس باللغة الفرنسية إما أن يحجم عنها الكثيرون أو أنه سرعان ما يتخلى دارسوها عن مواصلة التمدرس فيها بسبب عائق اللغة الأجنبية وصعوبتها، وعليه يعتبر التعريب إصلاحا مهم جدا للتعليم في الجزائر لذا حاولنا تناوله بشيء من التوسع والتفصيل وذلك متابعة لكرونولوجيته المرتبطة ارتباطا وثيقا بتطور مؤشرات التمدرس. وبما أن التعريب لم يكن سهلًا فقد استغرقت هذه العملية ردحًا من الزمن حيث مرّت بعدة مراحل هي:

أ . المرحلة الأولى: منذ الاستقلال حتى 1965: في هذه الفترة تم التركيز على تعريب المرحلة الابتدائية دون المراحل الأخرى فقد جاء في خطاب الرئيس "أحمد بن بلة": «...في بداية السنة الدراسية المقبلة أي في أكتوبر 1962، فإن اللغة العربية ستصبح لغة التعليم بجانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية »، كذلك نص دستور 1963 على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجزائر وكان من أهم ما جاء في ميثاق الجزائر 1964 أنه ركّز على ضرورة إعادة اللغة العربية واعتمادها لغة التعليم الابتدائي، عندها أصدرت وزارة التربية قرارًا يقضي بإدخال اللغة العربية كلغة وطنية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها بمعدل سبع ساعات في الأسبوع، ولم يكن ذلك سهلًا وكان من أبرز العراقيل آنذاك هو عدم توفر المؤطرين والمسيرين التربويين والكتب المدرسية مما استدعى جلبهم من الدول العربية الشقيقة مثل مصر

المنارة للاستشارات

وسوريا والعراق وكذا نقص الهياكل. وقد تم إحداث شهادة الليسانس في الآداب العربية وكذا تأسيس المدرسة العليا للترجمة وذلك وفق المرسومين رقم: 64 – 06 المؤرّخ في: 10 جانفي 1964 والمرسوم رقم: 64 – 165 المؤرّخ في: 22 ماي 1964 على التوالي وذلك من أجل تكوين المترجمين للإسراع في سد وتغطية النقائص.

ب . المرحلة الثانية: 1965 . 1978: اعتبرت هذه المرحلة الأكثر أهمية وفيها بدأ تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبًا كاملًا ابتداءً من أكتوبر 1967 وكان عدد المعلمين بالعربية قد ارتفع في هذه السنة إلى 17047 معلم وعندها أصبح التعريب قضية وطنية مرتبطة بالاستقلال التام والهوية الوطنية، ففي الخطاب الذي وجهه الرئيس هواري بومدين إلى اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح التعليم والمنعقدة بتاريخ: 29 أفريل 1970 أوضح أن: «قضية التعريب هي مطلب وطني وهدف ثوري، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين أهداف الثورة في الميادين الأخرى...». كما صرّح أيضًا الوزير أحمد طالب الإبراهيمي قائلًا: «إن التعريب أحد اختياراتنا الأساسية، إن الأمر لا يتعلق برفض الحوار مع الشعوب الأخرى، وإنما يتعلق بأن نصبح نحن، وأن نتجذّر في أرضنا، وشعبنا كي نتمثل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدونا به أحسن تمثل واستيعاب» وقد دعم الرئيس هواري بومدين حركة التعريب وأهدافها قائلًا: «إن التعريب في بلادنا هو جزء من حركة التاريخ التي ترتبط بمراحل التطور التي تعيشها ثورتنا، وليس في استطاعة أحد أن يوقف حركة التاريخ» وهكذا أصبحت مسألة التعريب عبارة عن هدف استراتيجي من الأهداف الكبرى التي يعبر عنها حزب جبهة التحرير الوطني في كل مؤتمراته خاصة دورتي سنة 1973 و1975. وكانت هذه المرحلة جد هامة في مسار التعريب رغم ما اعترضها من عراقيل وتماطلات وقد جاء في ميثاق 1976 أن حثّ بومدين على تكريس اللغة العربية باعتبارها عاملاً مهمًا في تطوير وتوسيع التعليم في الجزائر فواقع التنمية مرهون بهما. وفيها تم اعتماد اللغة العربية فعليًا واستعادة مكانتها في نظام التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة تدريس جميع المواد مع إبقاء اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، كما تم تدريجيًا تعريب مرحلة التعليم المتوسط والثانوي.

أما في ما يخص المعاهد التربوية والتكنولوجية الخاصة بتخريج المعلمين والتابعة لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي آنذاك فقد تم تعريب جميع الاختصاصات فيها سنة 1975 مع إبقاء اللغة الفرنسية كلغة أجنبية كما تم تحويل معهد بوزريعة إلى معهد تكنولوجي عالي متخصص في تخريج أساتذة التعليم الثانوي وذلك بمساعدة الحكومة العراقية، وفي نفس الوقت صدر قرار بإنشاء معهدين مماثلين في كل من قسنطينة ووهران سنة 1978/1977 بمساعدة الحكومة السورية. وفي هذه المرحلة تم إدخال اللغة العربية كلغة تدريس في التعليم الجامعي في كل من التخصصات: التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس والآداب والعلوم الاقتصادية والإعلام والصحافة والعلوم السياسية والقانونية وفي كل تخصص قسم معرب يدرس فيه الطلبة جميع الفروع باللغة العربية مع تدريس لغة أجنبية، وقسم مفرنس تدرس فيه جميع

المنارة للاستشارات

الفروع باللغة الفرنسية مع تدريس مواد باللغة العربية. لكن مع ذلك ورغم كل هذه الجهود لازالت هناك أعداد كبيرة ومتزايدة من الذين يفضلون أن يدرسوا باللغة الفرنسية في مرحلتي المتوسطة والثانوية مقابل بعض التراجع عن اللغة العربية في نهاية هذه المرحلة بالضبط 1978/1977 وهذا تزامنًا مع الاتجاه الداعي إلى ازدواجية اللغات بزعامة وزير التربية آنذاك "مصطفى الأشرف"، وكذا انخفاض نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا باللغة الوطنية إضافة إلى تخوف الطلبة على مستقبلهم عند توجههم إلى أقسام اللغة العربية كما كانت هناك دعاية سلبية حول الأقسام المعربة بالإضافة إلى وجود شروط مساعدة على التسجيل في الأقسام المفرنسة أكثر منها في الأقسام المعربة، فقد عرفت هذه السنة تجميد عدة قرارات تتعلق بتعريب التعليم منها تجميد تطبيق المدرسة الأساسية.

ج . المرحلة الثالثة: 1979 . 1992: إن الازدواجية أو الانقسام اللغوي له مخاطر كبيرة على التعليم خاصة وهو من أبرز أسباب المشكلات والنقائص التي تتخبط فيها الأجيال المتمدرسة والتي تهدد الوحدة الوطنية وهو الأمر الذي استدعى اهتمامًا أكبر بهذه المرحلة وفي الفترة الممتدة بين 26 و30 ديسمبر 1979 إثر انعقاد الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني تقرّر تطبيق المدرسة الأساسية والتي تمتد لتسع سنوات وتدرّس جميع المواد والتخصصات باللغة الوطنية، كما تم استئناف مشروع التعريب ورفع نسبته في التعليم المتوسط والثانوي وتقليص الازدواجية اللغوية بغية توحيد التعليم ومن ثمة جزأرته. وكذا في مجال التعليم العالي فقد تقرر الشروع في توحيد اللغة للقضاء على الازدواجية بعدما أحدث الاختلاف تباينًا وتفاوتًا في فرص العمل لدى الخريجين الذين درسوا باللغة الفرنسية. ففي دورتها الثالثة المنعقدة بين: 3 . 7ماي 1980 صادقت اللجنة المركزية على لائحة مفادها تعميم استعمال اللغة الوطنية باعتبار اللغة العربية أساس هوية الشعب الجزائري وقال حينها الرئيس "الشاذلي بن جديد" أمام المجلس الشعبي الوطني: «يشكل التعريب غاية يجب تحقيقها بكيفية منهجية وعلمية، وهذا من شأنه أن يسمح لنا بالمحافظة على شخصيتنا الوطنية وضمان انفتاحنا على جميع اللغات الحية والحضارة العالمية». ومع هذا كان هناك أطراف ترفض سياسة التعريب، وفي شهر جويلية 1980 انعقدت الندوة الوطنية للتعليم العالي أنشئت خلالها لجنة خاصة بالتعريب لموسم 1981/1980 وقامت بعملية تعريب شاملة لجميع معاهد العلوم الاجتماعية والإنسانية غير المعربة. وفي سنة 1984/1983 كانت قد عرّبت تمامًا هذه الأخيرة ومعها فروع أخرى كالعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والجغرافيا (ناشف، 2011، ص60).

وبصدور القانون رقم: 86 – 10 المؤرّخ في: 19 أوت1986 والقاضي بإنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، حيث شُرع في تطبيق التعريب الشامل للتعليم الثانوي وكانت البكالوريا في 1989 معرّبة لكن وأثناء تقييم الوضع المتوصل إليه من قبل اللجنة المركزية للحزب في جوان 1988 تبين أن أعداد الإطارات المعربة غير كافية كما اصطدم الطلبة القادمون من فروع معربة بقلة الخيارات في الجامعة مقارنة بمن درسوا في فروع مفرنسة أو على الأقل مزدوجة اللغة، فقد بقيت بعض الفروع العلمية

المنارة للاستشارات

والتكنولوجية والطبية تدرس بالفرنسية وهذا شكل عائقًا أمام حملة البكالوريا المعربين. وكذا عدم الانسجام مع استراتيجية التعريب في كل من التعليم الثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي ما أحدث تناقضات كبيرة في المنظومة التربوية، وقد دعم رئيس الجمهورية مسألة التعريب قائلًا: «إذا كانت اللغة العربية قد ظلت تجسم حتى الآن أحد المقومات الأساسية في الشخصية الوطنية تماشيا مع الاستمرار التاريخي الذي أسهمت فيه إسهامًا كبيرا، فإنه يجب أن تكون عنصرا أساسيا في صياغة مشروع المجتمع الجزائري... وبذلك تصبح لغة الحياة الاقتصادية والإبداع الفني، والإنتاج العلمي وأداة الحصول على المعرفة والثقافة» (حزب جبهة التحرير الوطني، 1988، ص28-36). وتحسبًا لصعوبات العملية أضاف الرئيس مشددًا حيث قال: «إن الأمر يتطلب السير بخطوات ثابتة ومدروسة من قبل الهيئات التنفيذية، وفي غياب ذلك لا بد من تسليط العقوبات» (المجلس الأعلى للغة الوطنية، 1988، ص42). وعلى ضوء هذا التصريح صدر القانون رقم: 91 – 05 المؤرّخ في 16 يناير 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية وتعريب مختلف الميادين، وحددت سنة 1997 كآخر أجل لتعريب التعليم العالي كلياً، وتحمل مواده لهجة صارمة تقضي بمعاقبة كل متهاون لا يطبق هذا القانون أو يعمل على عرقلته (المجلس الأعلى للغة الوطنية، 1998، ص13).

د . المرحلة الرابعة: 1993 . 2008: لقد سبق هذه الفترة بقليل استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد المدعم والمنادي بالتعريب ودخلت بعدها البلاد مرحلة متأزمة سياسيًا سطر خلالها المرسوم التشريعي رقم: 92 . 02 المؤرخ في 04 جويلية 1992 والذي يقضي بتمديد الأجل الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم: 91 . 05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية إلى غاية توفر الشروط اللازمة. وقد أنشئ المجلس الأعلى للغة العربية بمقتضى المرسوم رقم: 98 . 226 المتضمن متابعة تطبيق أحكام القانون رقم: 91 . 05 وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها. وقد لاحظ الكثير من المتخصصين تراجعًا حول مكاسب التعريب خاصة بعد الإصلاح الأخير والصراع الذي عرفته المنظومة التربوية فعند مجيء الرئيس بوتفليقة عرفت السياسة في البلاد انفتاحًا على اللغات الأجنبية (ناشف، 2011، ص63). وهنا يعتبر التعريب أهم الإصلاحات والعوامل التي ساهمت في تطوير وتوسيع التعليم في الجزائر وذلك لارتباطه بمقومات الهوية الجزائرية. ويبقى تفضيل استعمال اللغة العربية متزايدا وفي كل ربوع الوطن تقريبا فقط ما عدا الطب وفروعه فإن تدريسها باللغة الأجنبية مستمر لحد الساعة.

4.3 .2 دمقرطة التعليم وتعميمه:

اتخذت الجزائر مبدأ الحق للجميع في التعليم والتكوين ومجانيته فهو حق تضمنه الدولة وتضمن أيضًا المساواة في الدخول إلى التعليم ما بعد الأساسي. وقد ورد هذا في الفقرة الثالثة من المواد 10 و18 من دستور 1963. وفي خطاب ألقاه الرئيس هواري بومدين جاء فيه: «نحن نعتقد بأن التعليم له أولوية على كل شيء حتى الخبز. إن ما نريده هو المساواة التامة في التعليم، لأن الغذاء الروحي لا يقل أهمية

المنارة للاستشارات

عن الغذاء المادي... كيف أبعث ابني للمدرسة وابن الراعي يذهب ليرعى الأغنام والأبقار!!! هو أيضًا من حقه أن يذهب للمدرسة لكي يدرس ويتعلم» (وزارة الإعلام ، 1978، ص187). إذ كان يؤمن بأن نشر التعليم سوف يؤهل الجميع ليكونوا في مستوى واحد ويوفر لهم فرصًا متساوية ومتكافئة هذا وقد نصت المادة 66 من دستور 1976 على ما يلي: "لكل مواطن الحق في التعليم المجاني والإجباري بالنسبة لمدة المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون" وفي خطاب له في ميثاق 1976 جاء فيه: «إن الشرط الأساسي لإحداث تغير ثقافي يكمن بالدرجة الأولى في محاربة الأمية. ولتحقيق هذا الغرض يجب العمل على نشر التعليم ليشمل كل المواطنين رجالًا ونساء» (وزارة الإعلام، 1978، ص342). فدمقرطة التعليم تعني إعطاء التعليم صبغة ديمقراطية حقيقية وذلك بتوفير الشروط اللازمة وكل التسهيلات لمن هم في سن التمدرس كي يتعلموا ويبلغوا جميع المراحل التعليمية.

3.4.3 جزأرة التعليم:

كان هدف حكومة بومدين آنذاك هو خلق مدرسة جزائرية منهجها وطني كون المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض في كثير من الأحيان مع الاحتياجات الأساسية للوطن لذا كانت الحاجة إلى منهجية جديدة من المتطلبات الأساسية الواجب اعتبارها مع إمكانية أخذ تجارب البلدان الأخرى في مجال التعليم في حدود ما يتطابق مع قيمنا الاجتماعية إذ قال بومدين: «يجب أن نحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية، وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا» (وزارة الإعلام ، 1978، ص249). وفي هذا الاتجاه أكد ميثاق 1976 على ضرورة جزأرة المدرسة الجزائرية وإصلاح برامجها قائلًا: «يجب أن يكون التعليم جزائريًا في برامجه وتوجهاته وذلك بالعودة إلى المصادر الأساسية للتراث الشعبي وتعزيز العلاقة بين المدرسة والمحيط الاجتماعي الوطني» (فيلالي، 1999، ص451).

4.4.3 محو الأمية (تعليم الكبار):

وهو عبارة عن خدمات تعليمية تقدم لغير المتعلمين في الأعمار القانونية للتعليم الإلزامي أي تعليم من كبر سنهم فوق العاشرة أو الخامسة عشرة من العمر ولم يتعلموا، وقد كانت سياسة الرئيس الراحل هواري بومدين في مجال التربية والتعليم طموحة جدا إذ أنها لم تقتصر على تعليم الأجيال الجديدة فحسب، بل امتدت إلى الأجيال القديمة أيضا من خلال برنامج محاربة الأمية التي أعرب عنها بوضوح في ميثاق 1976 وذلك في الخطاب المذكور أعلاه (دمقرطة التعليم).

5.3 مؤشرات التعليم والتمدرس في الجزائر:

يعتبر التمدرس واجب يقوم به الأفراد من خلال الإقبال على التعليم والالتحاق بمقاعد الدراسة لنيل حقهم من الثقافة والتطوير كلما سنحت لهم الفرصة وهو عملية ممتدة ومستمرة تتم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية انتهاءً بالجامعات ومعاهد التعليم العالي وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، وقد أدرجت الجزائر التعليم من بين الحقوق الاجتماعية والثقافية للجميع ضمن

المنارة للاستشارات

استراتيجياتها التنموية منذ الاستقلال وعكفت من خلال سياستها على نشره وتطويره، وقد كان لتلك الإصلاحات دور بارز في إنجاحه حيث التعريب والتعميم والمجانية والإلزام وهذا ما لم تقدمه الكثير من الدول. ومن أهم الدلائل والمؤشرات الخاصة بتطور التعليم وارتفاع معدلات التمدرس في الجزائر نجد ما يلي: بخصوص البنية التحتية والمنشآت والهياكل القاعدية والإطارات فقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية من 4255 مدرسة حسب تعداد 1966 إلى 17429 مدرسة في عام 2016، أما المتوسطات بلغت 4284 متوسطة بعد أن كانت 427 متوسطة حسب نفس الفترة، كما سجلت الثانويات ارتفاعًا كبيرا من 59 ثانوية إلى أكثر من 1591 مدرسة ثانوية، أما المخابر والورشات الخاصة بالأعمال التطبيقية في طوري المتوسط والثانوي فقد وصلت إلى 16884 للمتوسط و7939 للثانوي، وقد تم تجهيز كل مؤسسة تربوية بمخبر للإعلام الآلي. وقد رافق هذا ارتفاعا في أعداد المعلمين والأساتذة على النحو التالي: 168962 معلم ابتدائي، 116285 أستاذ متوسط، 64459 أستاذ ثانوي عام 2016 بعد أن كان فقط 30672 معلم ابتدائي، 3446 أستاذ متوسط، و: 2121 أستاذ ثانوي في سنة 1966أما عن التعليم العالي ففي الجزائر اليوم شبكة تتألف من 106 مؤسسة تابعة للتعليم العالي تغطي 48 ولاية وتشمل 50 جامعة و13 مركزًا جامعيا و11 مدرسة عليا للأساتذة و32 مدرسة وطنية عليا وتحضيرية فيما تطور عدد الأساتذة بها إلى ما يفوق 57682 أستاذا (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017). وقد جاء هذا التطور في الإنجازات مرافقا للتطور في أعداد المتمدرسين وفي كل الأطوار فقد كانت أعدادهم ضئيلة جدا في 1966 كما يلي: 1332203 تلميذ في الطور الابتدائي، 107944 تلميذ في الطور المتوسط، 48800 تلميذ في الطور الثانوي، 6500 طالب في التعليم العالي، وبتزايد السكان وتزايد المجهودات المبذولة تضاعفت أعدادهم عشرات المرات لتصل في 2016 إلى: 4231556 تلميذا في الابتدائي، 2685827 في المتوسط، 1226808 في الثانوي، 1416045 طالبا في التعليم العالي. أدى هذا إلى تحسن كبير في مستوى التأطير حيث بلغ في أول الفترة: 43.43 تلميذ/معلم ابتدائي، 31.32 تلميذ/أستاذ متوسط، 23 تلميذ/أستاذ ثانوي، 13.05 طالب جامعي/أستاذ، لتصبح هذه المعدلات في آخر الفترة: 24.3 تلميذ/معلم، 17.5 تلميذ/أستاذ، 12.17 تلميذ/أستاذ، 24.6 طالب جامعي/أستاذ على التوالي، فقط هذا المعدل الأخير المتعلق بالتعليم العالي يكشف عن نقص كبير في التأطير وذلك بما لا يتوافق مع المتطلبات البيداغوجية لنظام ل.م.د الجديد التي ترجح معاييره بأن يكون 15 طالبا/أستاذ. هذه المعطيات بدورها كشفت عن تحسن كبير في واقع التمدرس للأجيال المتعاقبة كما ساهمت في إبعاد شبح الأمية التي كانت تخيم بظلامها على كافة أنحاء البلاد غداة الاستقلال ويظهر ذلك من خلال هاته النسب والمعدلات الممثلة في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (1): يوضح تطور معدلات التمدرس للأطفال من (6 . 14)سنة، ونسب الأمية للبالغين 10 سنوات وأكثر، بين (1966 . 2016)

السنوات	المتمدرسين (6 . 14)سنة (%)			الأميين 10 سنوات وأكثر (%)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
1966	56.8	36.9	**46.85**	62.3	85.4	**73.85**
1977	80.8	59.6	**70.2**	48.2	74.3	**61.25**
1987	87.7	71.5	**79.6**	30.7	56.6	**43.65**
1998	85.3	80.7	**83**	23.6	40.3	**31.95**
2008	96.43	94.3	**95.37**	315.	28.9	**22.1**
2016	/	/	***105.7**	/	/	/

المصدر: نتائج تعدادات: 1966-2008، الجزائر بالأرقام، نشرة 2017 رقم 47.**ONS**

تم التركيز على مرحلة التعليم الأساسي كونها تتسم بالإلزام أما ما يليها من المراحل فالفرد فيها مخير بين مواصلة التكوين الأكاديمي أو المهني، ويصف هذا الجدول التطور المطرد لمعدلات التمدرس والتراجع المستمر في معدلات الأمية في الجزائر بعد الاستقلال ويفسر هذا التطور بالمجهودات المبذولة والخدمات المقدمة من قبل الدولة في مجال التعليم، وهو ما تعكسه الزيادة المسجلة في معدل التمدرس لعام 2016* التي تربو عن المعدل التام بمقدار 05.7% والناتجة عن تمدرس الأطفال الأقل من 6 سنوات أي في السن الخامسة من العمر وهذا بدوره يدل على توفر المقاعد البيداغوجية لكل الأطفال في السن القانونية للتمدرس (6 سنوات) وكذا زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وتوفره حتى لمن لم يصلوا السن القانونية بعد، وهذا يشير إلى أن الجزائر قد حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلق بتعميم التعليم والوصول إلى التمدرس التام للفئة المعنية بالتعليم الابتدائي بحلول 2015.

ولقياس دور التعليم والمعرفة في التنمية البشرية نستخدم الوسط الحسابي المرجح كما يلي:

مؤشر التعليم=$\frac{2}{3}$(مؤشر القراءة والكتابة"15سنة وأكثر")+$\frac{1}{3}$(مؤشر التمدرس"إجمالي للمسجلين")

ويعني مؤشر الكتابة والقراءة نسبة الأفراد البالغين 15 سنة وأكثر القادرين على كتابة جملة قصيرة عن حياتهم اليومية وفهمها إلى مجموع عدد السكان في نفس العمر، أما مؤشر التمدرس (الالتحاق) فيعني نسبة الأفراد المسجلين في كل المراحل التعليمية بغض النظر عن أعمارهم الحقيقية إلى مجموع عدد السكان في الأعمار المزامنة لنفس المراحل، ولحسابهما نطبق القاعدة:

مؤشر الأهمية = القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا / القيمة العظمى – القيمة الدنيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص340).

المنارة للاستشارات

وقد حددت القيمة العظمى بـ: 100، والقيمة الدنيا ب: 0، وبالتعويض حسب نتائج 2008 نجد:

1 . مؤشر الكتابة والقراءة = 74.9 − 0 /100 − 0 = 0.749

2 . مؤشر التمدرس= 95.39 − 0 /100 − 0 = 0.9539 ومنه "مؤشر التعليم" في 2008 هو:

$(0.749)^{\frac{2}{3}} + (0.9539)^{\frac{1}{3}} = 0.8173$ وبنفس طريقة الحساب نجد:

الجدول رقم (02): يوضح دور مؤشر التعليم في بناء دليل التنمية البشرية في الجزائر

السنة	1998	2008	2016
دليل التنمية البشريةIDH	0.618	0.707	0.752
مؤشر التعليم	**0.706**	**0.817**	**0.853**

المصدر: تقارير التنمية البشرية: 98-2016، حوصلة إحصائية: 2011،2017 **ONS**

وحسب التقارير الأخيرة للتنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن دول المنطقة العربية قد أحرزت تقدمًا وتحسنًا ملحوظًا في ما يتعلق بهذا الدليل خصوصا الجزائر فقد سجل بها مؤشر التنمية البشرية ارتفاعًا معتبرًا في الفترة ما بين: 1990 (سنة إصدار أول تقرير لها) و 2016 حيث بلغ: 0.752 سنة 2016 بعدما كان: 0.461 في بداية الفترة وهذا بزيادة قدرها 63% وبمتوسط سنوي يساوي: 2.43%، وقد احتلت الجزائر المرتبة رقم 93 من بين 187 بلدًا وهذا في عام 2013 بعدما كانت في المرتبة 96 سنة 2011، وهي تتدرج متقدمة شيئا فشيئا لتحل في المرتبة 83 عام 2016 ما جعلها تصنف ضمن فئة الدول ذات تنمية بشرية عالية. وباعتبار أن دليل التنمية البشرية هو عبارة عن متوسط هندسي لثلاث مؤشرات مركبة هي: مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد ومؤشر الدخل ومؤشر التعليم والإلمام بالمعرفة والتمدرس فإن هذا الأخير هنا يزيد عن باقي المؤشرات الأخرى حيث يؤدي الدور الأكبر والأهم في ارتفاع هذا الدليل، وهذا ما يعكسه الجدول أعلاه ففي العام 1998 نجد مؤشر التعليم يساهم في رفع قيمة دليل التنمية البشرية بمقدار 14.24% فوق الثلث المعني به أي أنه يغطي ما مقداره تلك النسبة من النقص الذي يشمل دور المؤشرين الآخرين فبدل أن يساهم بـ: 33.33% فقط في بناء الدليل ارتفعت مساهمته إلى: 47.57%، وفي عام 2008 زادت مساهمته في رفع قيمة الدليل لتصل إلى 15.6% أي أنه يشارك في بناء الدليل بنسبة: 48.92%، وفي عام 2016 قدرت هذه المساهمة بـ: 13.5% أي بمساهمة كلية قدرها: 46.8% من قيمة الدليل ككل. ومنه فالتعليم في الجزائر هو المركب الأوفر والأكثر نموا من باقي المركبات الأخرى لدليل التنمية البشرية.

إن هذا التزايد المحرز في دليل التنمية البشرية عموما وفي مؤشر التعليم والتمدرس على وجه الخصوص يفصح عن تطور حقيقي وواقعي في جوانب التنمية وهو ذلك التطور الذي لا يرتبط بزيادة أو تضخم الدخل فقط الذي لا يمكنه التعبير بواقعية عن الوضع التنموي في البلاد، بل يعني تطور معيشي اجتماعي ثقافي بين أوساط السكان. هذا الحال بدوره يكشف عن مدى فاعلية استراتيجية الدولة فيما

المنارة للاستشارات

يتعلق بالتجسيد الفعلي للتنمية البشرية وتوطينها قصد الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من باب أن الاستثمار في التعليم والتربية يعد أفضل وأهم وأجدى استثمار في سبيل تحقيق الرقي والتطور.

خاتمة:

من خلال ما سبق نجزم أن التعليم هو أهم الحاجات الأساسية للإنسان من جهة، وللمجتمع والتنمية عموما من جهة أخرى، وحسب ما تمليه التجارب التنموية المعاشة فإنه يعد العامل المحدد الذي بإمكانه نقل المجتمعات من حالات التخلف إلى وضع التقدم والازدهار وذلك لما له من دور هام وفعال في تهيئة العنصر البشري ببناء قدراته وتطوير مهاراته لخوض غمار التنمية. وقد راهنت الجزائر منذ الاستقلال على تكريس مبدأ الحق في التعليم كاستثمار مباشر في الرأس مال البشري، حيث أولته عناية كبيرة في إستراتيجياتها التنموية وضمنته للجميع في دستورها وبطابع المجانية والإلزام خاصة مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط. وليس هذا فحسب، بل حتى الذين لم يدركوا سن التمدرس النظامي (كبار السن والأميين) لهم في ذلك نصيب، وقد عرف التعليم في الجزائر توسعا كبيرا على مستوى جميع الأطوار وذلك نتيجة السياسة التعليمية المنتهجة والتي كان من أهم أهدافها إعداد الجميع للمشاركة في إنجاز عملية التنمية، إضافة للإصلاحات الاجتماعية المطبقة التي وسعت من خدمات التعليم والتمدرس وجعلت منها خدمة ذات طابع جواري متاحة لعامة الأفراد وكافة الفئات والشرائح العمرية للسكان وهذا في كل جهات وأقاليم الوطن. وقد بلغت مؤشرات التعليم والتمدرس اليوم أوجها حيث تساهم بأكبر قسط في بناء دليل التنمية البشرية المركب متفوقة بذلك على مؤشري الدخل والعمر المتوقع عند الميلاد، وبهذا التوسع في قاعدة التعليم تكون الجزائر قد حققت الشرط الأول والأهم في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتمثل في التمدرس التام في التعليم الأساسي خاصة الطور الأول. ليتبقى رهان المرحلة القادمة هو الحفاظ على هذه المكاسب والعمل على تكريس جودة التعليم كمطلب تنموي.

التوصيات:

يشكل التعليم بكافة مراحله وأطواره المقوم الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية، وما توصلت إليه الجزائر من مكتسبات وإنجازات في هذا المجال يعد فرصة لا يستهان بها مقارنة بالمتوسط العام للوطن العربي وما لا يمكن إغفاله أن هذه المتوسطات قد تخفي في تشتتاتها تفاوتات واختلالات وإن قلت لذا يجب الحرص على معالجتها وتحقيق المساواة التامة خاصة فيما بين الأقاليم وكذا تطوير وتفعيل المستويات المتوصل إليها، وعليه ندرج التوصيات التالية:

– حرص الجميع مجتمعا وحكومة على تحسين متوسط سنوات الدراسة المحصلة واستغلال الفرص لإكمال المراحل التعليمية المتاحة والحد من مشكلة التسرب المدرسي وذلك قصد المشاركة الفعالة في الدور التربوي الذي تقدمه الأسرة لأبناءها.

– المحافظة على التقارب الحاصل في الفجوة بين الجنسين والعمل على سدها وتحقيق المساواة التامة في التعليم بين الذكور والإناث.

المنارة للاستشارات

– مواصلة الحث والتوعية والتحفيز من خلال الخطاب السياسي على ردم هوة الجهل والأمية لدى كبار السن.

_ تدعيم الخدمات المرافقة لخدمات التعليم وتوفيرها (نقل . إطعام . إيواء . منح ومساعدات . خدمات الصحة المدرسية).

– تطوير قدرات المدرسين بتحيين مداركهم وتحسينها وتدريبهم على استعمال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في التدريس وتعميم المخابر العلمية والمعلوماتية على كل المؤسسات التعليمية.

– إصلاح المناهج والبرامج وطرق التدريس التقليدية المقدمة واستبدالها بالأكثر جدوى ولما لا حتى إدراج التكنولوجيات الحديثة المساعدة على أداء التدريس والتلقي بصورة أكثر جودة واحترافية وذلك قصد تحري خيار الجودة والانتقال من التطور الكمي إلى التطور النوعي.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– الديوان الوطني للإحصائيات، (2017). حوصلة إحصائية: 2017/1962، الجزائر بالأرقام: نشرة رقم 47.

– المجلس الأعلى للغة الوطنية، (1988). الجزائر. تعميم استعمال اللغة الوطنية. برنامج عمل.

– المجلس الأعلى للغة الوطنية، (1998). الجزائر. تعميم استعمال اللغة الوطنية. برنامج عمل.

– المزاح أحمد محمد، (2005). "تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه." أطروحة دكتوراه في العلوم الإحصائية، . اليمن: جامعة الخرطوم.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2005). "تقرير التنمية البشرية لعام 2005." نيويورك.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010). تقرير التنمية البشرية. نيو يورك.

– وزارة الإعلام، (1978). الجزائر. خطب الرئيس بومدين 65/76، ج 1.

– وزارة الإعلام، (1978). الجزائر. خطب الرئيس بومدين 65/76، ج 3.

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2007). إصلاح التعليم العالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

– حزب جبهة التحرير الوطني، (1988). الجزائر. برنامج عمل الدورة العشرين للجنة المركزية.

– فيلالي صالح، (1999). الأزمة الجزائرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

–PNUD, (1992). "defining and measuring of development". New york.

المنارة للاستشارات